

وزارة العدل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي توقعان مذكرة تعاون علمي مشترك



وقع وزير العدل خالد شواني والتعليم العالي والبحث العلمي نعيم العبودي وثيقة التعاون العلمي المشترك بين الوزارتين

وذكرت الدائرة الإعلامية لوزارة العدل في بيان تلقتة وكالة "المطلع" إنه برعاية وزير العدل خالد شواني وبحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي نعيم العبودي ووزير التربية ابراهيم الجبوري، ورئيس هيئة النزاهة الاتحادية القاضي حيدر حنون، ورئيس جهاز الأذعاء العام القاضي نجم عداي أحمد، ومستشار رئيس الوزراء لشؤون حقوق الإنسان زيدان خلف، وبحضور عدد من اعضاء مجلس النواب والمختصين بملف حقوق الانسان ، وبإشراف وكيل وزير العدل للشؤون الإدارية والمالية برهان الفيسي، وتحت شعار "التعليم خطوة أولى نحو الإصلاح"، أقامت وزارة العدل مؤتمرها الأول للبرامج التعليمية في المؤسسات الإصلاحية.

وذكر البيان إنه خلال كلمته التي القاها في المؤتمر، ذكر وزير العدل إن التعليم هو مفتاح كل الحقوق المؤطرة بنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجب تكييف التعليم مع المتطلبات الخاصة لفئة المحرومين من حرياتهم فضلا عن

كفاءة التعليم وامكانية الوصول اليه في ظل الظروف الخاصة للمستفيدين منه .

كما أكد شواني، إن المادة (٣٤) من الدستور العراقي والمادة (١٧) من قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ كفلت حق التعليم للنزلاء والمودعين وإن دائرة الأصلاح العراقية ودائرة أصلاح الأحداث عملتا على ضمان توفير هذا الحق من خلال انشاء المدارس التعليمية في جميع اقسامها، حيث إن التعليم يشكل جزء اساسي من اساليب الأصلاح واعادة التاهيل.

وأضاف وزير العدل، ان التعاون المثمر بين وزارتي العدل والتعليم العالي ساهم في انجاح المشروع حيث تم قبول (٢٨) نزير للدراسة المسائية في كلية معلوماتية الاعمال في جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام الدراسي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ في مركز التعليم الجامعي في قسم سجن الكرخ المركزي، وقد احرز احد النزلاء المرتبة الأولى على الكلية المذكورة لثلاث سنوات متتالية، كما إن هناك حالات تفوق دراسي في المراكز التعليمية في اقسام دائرة اصلاح الاحداث.

وأكد شواني إن وزارة العدل اعدت مذكرة تعاون علمي بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي سيتم توقيعها خلال المؤتمر ، وإن هناك خطط لتوسيع البرنامج التعليمي ليشمل الاقسام والمدارس الاصلاحية كافة، فضلا عن الخطوات الجادة لتحسين البيئة التربوية من خلال المناقشات الجارية مع وزارة التربية لأضافة مراكز امتحانية في الاقسام الاصلاحية.

مشدداً، على إن هذه الخطوات تأتي تنفيذاً وإعمالاً للمنهاج الحكومي لدولة رئيس الوزراء الأستاذ محمد شياع السوداني في جاني تطوير المنظومة الاصلاحية والألتزام بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

وفي ختام المؤتمر وقع وزير العدل والتعليم العالي والبحث العلمي وثيقة التعاون العلمي المشترك بين الوزارتين لتفتح الدراسة الجامعية بذلك أبوابها في السجون العراقية.